



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



The Effect of Competition in Audit Market on Investors' Behavior: An Empirical Study on a Sample of Audit Firms in The Iraqi Environment

Vian Sulaiman Hama Saeed *^A, Mohammed Huweish Allawi Al-Shujairi^B,

Nawzad Khudhur Saeed^C

^A College of Humanities and Social Sciences, Koya University

^B College of Administration and Economics, Iraqi University

^C College of Administration and Economics, University of Zakho

Keywords:

Competition in Audit Market,
Investors Behavior. Iraqi environment.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 28 May. 2023

Accepted 04 Jun. 2023

Available online 30 Sep. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Vian Sulaiman Hama Saeed

College of Humanities and Social Sciences,
Koya University



Abstract: This study aims to measure and analyze the level of competition in the Iraqi auditing market and assess the nature of investor behavior and investment trends on the Iraq Stock Exchange in light of the level of competition in the auditing market.

To achieve the study's objectives, a main hypothesis was developed to look at the link between the variables in the study within the practical context. Utilizing evaluation and quantitative mathematical analysis, the research adopted an applied methodology. The annual financial statements of the companies listed on the Iraq Stock Exchange as well as the market official bulletins, were used as data sources for the study during the period of 2017 to 2021.

The study sample primarily consisted of a selection of 26 Iraqi audit offices and firms. These offices and firms were purposefully picked based on the identification and selection of audited companies registered on the Iraq Stock Exchange. The planned sample included 22 joint-stock enterprises. The information gathered from these businesses was used to assess the study variables pertaining to both the audit offices and the enterprises in the sample.

Based on the foregoing, the study reached a set of conclusions, the most prominent of which was the existence of an inverse and non-significant correlation between market competition and investor behavior expressed in trading volume and that it has an unimportant impact on the trading volume of the shares of the audited companies, which indicates that the increase in market competition leads to a decrease in the trading volume of the shares of the audited company. The study also made several recommendations, the most important of which was the need to educate the investor through awareness programs that should focus on the positive and negative effects of the level of competition in the auditing market and its effects on investor behavior and price formation in the market.

تأثير المنافسة في سوق التدقيق على سلوك المستثمرين: دراسة تطبيقية في عينة من مكاتب وشركات التدقيق في البيئة العراقية

قيان سليمان حمه سعيد	محمد حويش علاوي الشجيري	نوزاد خضر سعيد
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	كلية الادارة والاقتصاد	كلية الادارة والاقتصاد
جامعة كوية	الجامعة العراقية	جامعة زاخو

المستخلص

تستهدف الدراسة الحالية قياس وتحليل مستوى المنافسة في سوق التدقيق العراقي، فضلاً عن تقييم طبيعة سلوك المستثمرين وميولهم الاستثمارية في سوق العراق للأوراق المالية في ظل مستوى المنافسة السائد في سوق التدقيق. وبغرض تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تبني فرضية رئيسة موجهة لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة في إطار الجانب العملي للدراسة، إذ تم تبني المنهج التطبيقي القائم على التقييم والتحليل الكمي الرياضي، إذ تم اعتماد البيانات المالية السنوية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والنشرات الرسمية للسوق كمصادر للبيانات للمدة (2017-2021). إذ تمثلت عينة الدراسة أساساً في عينة من مكاتب وشركات التدقيق العراقية والتي بلغت (26) مكتباً وشركة تدقيق مختارة، تم اختيارها في ضوء تحديد واختيار عينة عمدية من الشركات الخاضعة للتدقيق والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي بلغت (22) شركة مساهمة، حيث تم اعتماد بيانات تلك الشركات في تقييم متغيرات الدراسة المتعلقة بمكاتب وشركات التدقيق عينة الدراسة. وتأسيساً على ما تقدم، فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان من أبرزها وجود علاقة ارتباط عكسية وغير معنوية بين المنافسة السوقية وسلوك المستثمرين المعبر عنه بحجم التداول وإن لها تأثيراً غير مهم في حجم التداول لأسهم الشركات الخاضعة للتدقيق، وهو ما يدل على أن الزيادة في المنافسة السوقية تؤدي إلى انخفاض في حجم التداول لأسهم الشركة الخاضعة لتدقيق. كما قدمت الدراسة العديد من التوصيات كان من أهمها ضرورة تثقيف المستثمر من خلال برامج التوعية التي ينبغي تركيزها على الآثار الإيجابية والسلبية لمستوى المنافسة في سوق التدقيق وآثارها على سلوكيات المستثمرين وتشكيل الأسعار في السوق.

الكلمات المفتاحية: المنافسة في سوق التدقيق، سلوك المستثمرين، البيئة العراقية.

1. المقدمة

يتوقف نجاح المستثمرين وبقاءهم داخل سوق رأس المال على دقة القرار الاستثماري الذي يتخذونه، إذ يتأثر المستثمرين عند اتخاذهم لقراراتهم الاستثمارية بجملة من التحيزات النفسية والعاطفية تقودهم إلى الابتعاد عن السلوك العقلاني، وبالتالي تجعل نتائج القرار غير مرضية وتسبب أخطاء نظامية متكررة وتؤدي إلى ارتفاع معدلات المخاطرة التي يتحملها المستثمرون عادةً (Jaya & Rathod, 2021: 28). ولنجاح قرار الاستثمار يتطلب من المستثمر تفهم طبيعة سلوكه وحالته النفسية عند عزمه على الاستثمار ومدى استعداده لمواجهة الأخطار المحتملة التي قد تؤثر على نتائج الاستثمار وأداء السوق، لأن فهم الآثار السلبية والإيجابية للعوامل السلوكية المتعلقة بنفسية المستثمر ومشاعره قد يساعدهم باتخاذ خيارات أفضل ويمكنهم تجنب تكرار الأخطاء الكبيرة في المستقبل (Novianto & Robin, 2021: 553). وفي الآونة الأخيرة فقد زادت مخاوف المستثمرين إزاء انخفاض مستوى المنافسة في سوق خدمات التدقيق، لأن الافتقار إلى البدائل التنافسية

وعدم التوازن في حصص السوقية جعل من المدقق أن يشعر بالأمان الوظيفي والاكتفاء الذاتي، الأمر الذي أدى إلى تهاون المدقق في أداء عملية التدقيق، وبالتالي إتباع نهجاً أقل تشككاً وأكثر تساهلاً أثناء أداء عمله ومن ثم استخدام إجراءات أقل صرامة وتخفيض نطاق اختبارات التدقيق، الأمر الذي شكل تهديداً على نوعية الخدمات التي تقدمها المهنة للأسواق المالية (Hurley & Mayhew, 2019). هذا ما جعل المتداولين في سوق الأوراق المالية يطالبون من الجهات التي تنظم المهنة على أن تحكم المنافسة عمل سوق خدمة التدقيق من خلال وجود عدد من المنافسين يستطيعون تقديم ذات الخدمة، حتى وإن اختلفت درجة أو مستوى جودتها (Geng et al., 2019). وكاستجابة لمخاوف المستثمرين وقلقهم المتزايد حول انخفاض مستوى المنافسة في سوق خدمات التدقيق قامت الجهات التنظيمية للمهنة بإجراء تغييرات شاملة في مهنة التدقيق لتعزيز مستوى المنافسة في سوق خدمات التدقيق للحد من ممارسة الأنشطة احتكارية من قبل مكاتب وشركات التدقيق المسيطرة وتحسين جودة خدمات المقدمة إلى سوق الأوراق المالية (Khanaman et al., 2021).

2. منهجية الدراسة والدراسات السابقة.

2-1. منهجية الدراسة

2-1-1. مشكلة الدراسة: تعتمد كفاءة سوق الأوراق المالية على مستوى المنافسة السائد في سوق خدمات التدقيق، إذ إن ارتفاع درجة تركيز السوق من خلال شركات التدقيق الأربعة الكبيرة (Big 4) بالنسبة لسوق التدقيق يمكن أن يكون عائقاً لنمو وكفاءة أسواق المال، ومن هذه العوائق ردود الفعل السلبية المحتملة من قبل المتداولين في أسواق رأس المال تجاه جودة الخدمات التي تقدمها مكاتب وشركات التدقيق في ظل التركيز العالي لسوق التدقيق، لأنه من الممكن أن يؤدي انخفاض مستوى المنافسة في سوق التدقيق إلى زيادة رضا المدقق عن نفسه نتيجة محدودية الخيارات المتاحة أمام المستثمرين لاستبداله بمدقق آخر، الأمر الذي أدى إلى زيادة مخاوف المستثمرين بشأن جودة المعلومات المحاسبية (Geng et al., 2019). وفي ضوء ما تقدم يمكن تصوير إشكالية الدراسة من خلال عرض الأسئلة البحثية الآتية تمهيداً لاختبارها على مستوى البيئة العراقية:

- أ. ما هي طبيعة المنافسة في سوق التدقيق العراقي؟
 - ب. ما علاقة وتأثير المنافسة السوقية في سلوك المستثمرين في البيئة العراقية؟
- 2-1-2. أهداف الدراسة: تتبنى الدراسة تحقيق أهداف عدة من أبرزها ما يأتي:

- أ. دراسة وتحليل طبيعة المنافسة في سوق التدقيق في البيئة العراقية.
 - ب. اختبار وتحليل علاقة وتأثير المنافسة السوقية في سلوك المستثمرين في البيئة العراقية.
- 2-1-3. أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من دورها في استكشاف واقع المنافسة في سوق التدقيق العراقي وانعكاساتها في سلوك المستثمرين بهدف دعم الاستثمار وحماية المستثمرين من التصرفات الضارة وبما يعزز من التنمية الاقتصادية. إذ تتناول الدراسة أحد أهم المواضيع ذات العلاقة ببيئة الأعمال الجديدة ومتطلبات تفعيل مهنة التدقيق وتعزيز دور المستثمرين، لذا فإن الدراسة الحالية تساهم في تحقيق إضافات علمية مهمة يأتي في مقدمتها:

1. التعريف بواقع وطبيعة المنافسة في سوق مهنة التدقيق العراقية.
2. المساهمة التجريبية في بيان تأثير المنافسة في سوق التدقيق العراقي وانعكاساتها في سلوك المستثمرين، وهو ما يدعم اتخاذ الإجراءات اللازمة القانونية والمهنية في دعم وحماية المستثمرين.

4-1-2. فرضية الدراسة: تتبنى الدراسة الحالية في ضوء الأسئلة البحثية والأهداف الموضوعة اختبار الفرضية الآتية: هناك علاقة وتأثير ذو دلالة احصائية بين المنافسة في سوق التدقيق وسلوك المستثمرين المعبر عنه بحجم التداول في البيئة العراقية في ظل وجود المتغير الضابط (حجم الشركة الخاضعة للتدقيق).

2-1-5. منهج الدراسة وأسلوب جمع البيانات: بهدف بناء إطار نظري علمي لأبعاد مشكلة الدراسة وأهدافها تم تبني المنهج الاستقرائي، إذ تم الاعتماد على ما متوافر من الأدبيات الأجنبية والعربية والمحلية من كتب ودراسات ودوريات ومؤتمرات، فضلاً عن مواقع شبكة المعلومات الدولية. فيما تم تبني المناهج العلمية الآتية في سبيل إنجاز الاختبارات العملية للدراسة:

أ. المنهج التطبيقي القائم على التقييم والتحليل الكمي لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على التقارير المالية للشركات عينة الدراسة ونشرات سوق العراق للأوراق المالية.

ب. المنهج الاستدلالي الكمي القائم على استخدام أدوات التحليل الإحصائي الاستدلالي في اختبار وتحليل فرضيات الدراسة.

2-1-6. حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة الحالية بما يأتي:

أ. **الحدود المكانية:** تتمثل حدود الدراسة المكانية بمكاتب وشركات التدقيق والشركات المساهمة المدرجة والعاملة في البيئة العراقية.

ب. **الحدود الزمانية:** تتمثل حدود الدراسة الزمانية بالمدة الزمنية (2017-2021) والتي تم تحديدها وفقاً لمؤشرات توافر وتكامل المعلومات للشركات عينة البحث.

2-2. الدراسات السابقة

1- دراسة (محمد وعلي، 2021):	
عنوان الدراسة	قياس ميول وتفضيلات المستثمرين كأحد توجهات السلوك المالي
نوع الدراسة	ورقة بحثية
مشكلة الدراسة	تنطلق الدراسة من مشكلة مفادها أن القطاعات المصرفية واجهت العديد من التحديات مما توجب عليها تغيير سلوكها المالي والذي بدوره ينعكس على أدائها بشكل عام، بما يحدد بقائها وتوسعها أو اضمحلالها وتراجعها أو اندماجها مع بعضها البعض. إذ أن السلوكيات المختلفة من قبل المستثمرين، كانت دافعاً رئيسياً لدراسة مثل هذه الظواهر النوعية بشكل كمي.
أهداف الدراسة	هدفت الدراسة إلى قياس ميول وتفضيلات المستثمرين كمياً وتشخيص العوامل التي تؤثر على توجهات متخذي القرارات وتأثيرات سلوكهم.
منهج الدراسة وأدواتها	تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج، وذلك من خلال استخدام مؤشرات قياس ميول المستثمرين المتمثلة في (حجم التداول، عدد الأسهم المتداولة)، وكذلك مؤشرات قياس تفضيلات المستثمرين المتمثلة في (الربحية، السيولة).
مجتمع وعينة الدراسة	تعد المصارف العراقية الأهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تم اختيار 4 مصارف خاصة كعينة للدراسة.

أهم النتائج	توصل البحث إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها أن ميول المستثمرين تعد عامل مهم يؤثر على قرارات المستثمرين لارتباطها بالتصرفات غير العقلانية الناتجة عن تعكر المزاج أو الخوف من الخسارة أو الطقس وغيرها لذلك فهي تشاؤمية أو تفاؤلية.
أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث استخدام ميول المستثمرين المعبر عنه بحجم التداول ومعدل دوران الأسهم كمؤشر لقياس سلوك وتصرفات المستثمرين عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، ولكنها ركزت على ميول وتفضيلات المستثمرين وتشخيص العوامل التي تؤثر على توجهات متخذي قرارات الاستثمار بأسهم المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولم تتعدى ذلك، بينما ركزت جهود الدراسة الحالية على قياس ميول المستثمرين المعبر عنه بحجم التداول ومعدل دوران الأسهم لتشخيص ردود أفعال المستثمرين تجاه أسهم الشركات الخاضعة للتدقيق المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي تم تدقيقها من قبل مكاتب وشركات التدقيق الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.

2- دراسة (القطار وآخرون، 2019):	
عنوان الدراسة	هل هناك تأثير للمنافسة في سوق المراجعة المصري على جودة المراجعة
نوع الدراسة	ورقة بحثية
مشكلة الدراسة	هل أن مكاتب التدقيق التي تعمل في الأسواق في ظل المنافسة الشديدة من المحتمل أن تتجه ناحية الاحتفاظ بالعميل على حساب جودة التدقيق، أو إبداء مرونة والتساهل مع العميل، وعلى هذا النحو فإنه من المنطقي أن جودة التدقيق سوف تنخفض عند زيادة المنافسة وانخفاض مستوى التركيز، وبمفهوم عكسي ربما يؤدي ارتفاع مستوى التركيز وانخفاض المنافسة إلى زيادة رضا العميل عن نفسه كنتيجة لانخفاض الخيارات المتاحة أمام العملاء لاستبداله بمدقق آخر وبالتالي تؤثر سلباً على جودة التدقيق.
أهداف الدراسة	هدفت الدراسة إلى بيان طبيعة المنافسة في سوق المراجعة المصري وكذلك دراسة واختبار طبيعة العلاقة بين المنافسة في سوق المراجعة المصري وجودة المراجعة.
منهج الدراسة وأدواتها	تم اعتماد المنهج الكمي في الجانب العملي للدراسة، وذلك باستخدام نموذج الانحدار المتعدد لتحليل البيانات القائمة على التقارير المالية للشركة المدرجة في السوق المالي.
مجتمع وعينة الدراسة	إن مجتمع البحث هي الشركات المساهمة والمدرجة في البورصة المصرية، أما عينة الدراسة فتمثلت في عينة من الشركات ذات البيانات المنشورة للمدة 2014-2017.

اهم النتائج	من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة يوجد علاقة موجبة بين المنافسة في سوق التدقيق المصري وجودة التدقيق في حالة قياس جودة التدقيق بالانتماء إلى مكاتب التدقيق الأربعة الكبار، وكذلك توجد علاقة موجبة بينهما في حالة قياس جودة المراجعة بمقياس جونز المعدل، بما يعني أن المنافسة في سوق المراجعة المصري لها تأثيراً إيجابياً على جودة عملية المراجعة.
أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث دراسة واختبار طبيعة العلاقة بين المنافسة في سوق التدقيق وجودة التدقيق باختلاف البيئة التي أجريت فيها الدراسة، فضلاً عن استخدام مؤشر (HI) لقياس مستوى المنافسة في سوق التدقيق بالاعتماد على حجم الشركة الخاضعة للتدقيق، إلا أنها ركزت على تأثير مستوى المنافسة بين مكاتب التدقيق الأربعة الكبرى في البيئة المصرية على جودة التدقيق، في حين ركزت جهود الدراسة الحالية على تأثير مستوى المنافسة على مستوى سوق التدقيق العراقي ككل المتمثلة بمكاتب التدقيق الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وتأثير ذلك على جودة التدقيق.

3- دراسة (Geng et al., 2019):	
عنوان الدراسة	Does Audit Market Competition Matter to Investors?
هل المنافسة في سوق التدقيق مهمة للمستثمرين؟	
نوع الدراسة	ورقة بحثية
مشكلة الدراسة	تنطلق مشكلة الدراسة بناءً على افتراض بأن المستثمرين يتحملون معدلات فائدة أقل ولديهم فرص أفضل للحصول على الائتمان في ظل ارتفاع مستوى المنافسة في سوق التدقيق، بعد المنافسة في سوق التدقيق تعد أحد الآليات لتعزيز جودة التدقيق، وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين المقترضين والبنوك، وبالتالي إضفاء مزيد من الثقة والمصداقية في القوائم والتقارير المالية، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض تكلفة الاقتراض.
أهداف الدراسة	هدفت الدراسة إلى بيان تأثير المنافسة في سوق التدقيق في تكلفة القروض المصرفية لشركات الخاضعة للتدقيق.
منهج الدراسة وأدواتها	اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التجريبي، وذلك باستخدام تقارير مالية فعلية من واقع شركات عينة البحث.
مجتمع وعينة الدراسة	مجموعة من الشركات المدرجة في سوق صين للأوراق المالية.
أهم النتائج	من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة بأن المنافسة في سوق التدقيق يقلل من مستوى جودة التدقيق وبالتالي تزيد من تكلفة القروض المصرفية لشركات الخاضعة للتدقيق.

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية حيث تلقي الضوء على ردود أفعال المستثمرين تجاه مستويات المنافسة في سوق التدقيق، فضلاً عن استخدام مؤشر (HI) كمؤشر لقياس درجة المنافسة في سوق خدمات التدقيق، وما يميز هذه الدراسة عن الدراسة الحالية إنها ربطت المنافسة في سوق التدقيق وتكلفة القروض المصرفية لشركات الخاضعة للتدقيق، في حين ربطت الدراسة الحالية المنافسة في سوق التدقيق وسلوك المستثمرين المعبر عنه بحجم التداول ومعدل دوران الأسهم.	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية
---	---

3-2. إسهامات الدراسة الحالية:

- أ. تعد الدراسة من أولى الدراسات في العراق التي أسهمت في فحص وتقييم وتحليل واقع وطبيعة المنافسة في بيئة مهنة التدقيق العراقية.
- ب. إن الغرض العام للدراسات السابقة التي تمت في البيانات المختلفة لم يتعدى قياس مستويات المنافسة إلى حدود معرفة آثاره في جودة التدقيق. هذا، وقدمت الدراسة الحالية إضافة علمية تجريبية في بيان تأثير المنافسة السوقية في سلوك المستثمرين خلال فترة الدراسة باستخدام بيانات فعلية من واقع التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وهو ما يدعم اتخاذ الإجراءات اللازمة القانونية والمهنية في دعم وحماية المستثمرين.

3. الجانب النظري للدراسة

3-1. المنافسة في سوق التدقيق

3-1-1. طبيعة المنافسة في سوق التدقيق: تعد مهنة التدقيق خدمة ذات منفعة اقتصادية، وإن هذه الخدمة تتأثر بكباقي السلع والخدمات بعوامل المنافسة والطلب والعرض (الطار وأخرون، 2019: 2). ونظراً لما يشهده سوق التدقيق وما يرتبط به من ظواهر، شكلت دافعاً قوياً للهيئات التنظيمية المهنية لمحاولة تفسير تلك الظواهر وتحليل أثارها الإيجابية والسلبية على سوق التدقيق ودورها في المجتمع المالي (1: 2019: Geng et al.). ومن هذه الظواهر انخفاض مستوى المنافسة، واستحواد عدد محدود من شركات التدقيق على النصيب الأكبر من السوق، وعمليات الاندماج، والتوجه نحو تشكيل تكتلات مهنية كبيرة، وهو ما أدى إلى بروز ظاهرة احتكار القلة في هذا السوق، أو ما يسمى تركيز سوق التدقيق (10: 2017: El-Dyasty). وقد أصبح المستوى العالي لتركيز سوق التدقيق من أكثر المشكلات تحدياً تواجه أسواق التدقيق في معظم البلدان، إذ إن لتركيز سوق التدقيق بيد عدد محدود من مكاتب وشركات التدقيق المسماة بـ (Big 4) يهدد سوق التدقيق بشكل كبير فانحسار التنافسية بين كبرى شركات التدقيق (Big 4) شكل تهديداً على نوعية الخدمات التي تقدمها المهنة للأسواق المالية لأنه بحكم سيطرة مكاتب وشركات التدقيق الكبيرة على السوق فإن عدد من مكاتب التدقيق الصغيرة والمتوسطة قد تفقد استقلاليتها، وذلك بسبب عدم حصولها على حصتها السوقية التي ترضى بها، فالشركات الخاضعة للتدقيق تقرأ سوق التدقيق بحرص شديد لتقتنص فرصة القيام بتسويق الرأي، وتبحث عن مدقق يكون أكثر تساهلاً واستجابة لرغباتها (328: 2013: Francis et al.). هذا وإلى جانب إجبار بعض مكاتب التدقيق الصغيرة والمتوسطة على الخروج من السوق نظراً لانخفاض مستوى المنافسة في سوق التدقيق وعدم قدرتها على المنافسة، مما أدى إلى ممارسة بعض المكاتب المسيطرة لأنشطة احتكارية غير ظاهرة منها فرض أتعاب احتكارية على الشركات الخاضعة للتدقيق

مما زاد من تكاليف التدقيق المحلة على قيمة الشركة بأكثر مما تضيفه هذه الخدمة إليها. كل هذا يؤثر على سوق التدقيق (Chen et al., 2018: 4) (Azizkhani et al., 2022: 9).

وفي ظل هذا الخطر الحقيقي الذي يهدد مهنة التدقيق رأت المفوضية الأوروبية إن هذا الوضع سيكون حتماً مختلفاً لو كان هناك مستوى عال من المنافسة في سوق خدمات التدقيق، ولهذا قامت المفوضية الأوروبية ببذل جهودها لإصلاح هيكل سوق التدقيق وتعزيز مستوى المنافسة في سوق التدقيق والذي تسيطر عليه (Big 4)، وذلك بتنظيم هيكل سوق التدقيق الدولي، عن طريق إتاحة فرصة لمكاتب التدقيق الصغيرة والمتوسطة للحصول على رأس المال الخارجي، كوسيلة لتسهيل الدخول إلى سوق التدقيق الدولي، وبالتالي فتح سوق تدقيق لشركات عالمية أخرى، أي إدخال المزيد المنافسين الجدد في سوق التدقيق الدولي بدلاً من صورته الحالية القائمة على احتكار (Big 4)، وهذا يعني تشجيع مكاتب وشركات التدقيق الصغيرة والمتوسطة للدخول إلى سوق التدقيق الدولي لتعزيز مستوى المنافسة في سوق التدقيق، والتي بدورها قد تؤدي إلى تحسين أداء المهنة وتطويرها مستقبلاً والمساهمة في إعطاء حافز مهارات المدققين العاملين بمكاتب التدقيق الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في ظل ما يواجهه سوق التدقيق في معظم دول العالم نوعاً من المنافسة الاحتكارية (White, 2018: 5).

3-1-2. سبل تعزيز مستوى المنافسة في سوق التدقيق في الأونة الأخيرة ثارت مخاوف الباحثين والمنظمين بشأن التركيز العالي في سوق خدمات التدقيق، لأن عدم التوازن في الحصص السوقية بين الشركات التدقيق الكبيرة وغيرها من الشركات التدقيق قد يزيد من احتمالية حدوث اتفاقيات تواطئية ضمنية بين شركات التدقيق المسيطرة لتحقيق أقصى قدر من الأرباح الجماعية على حساب جودة التدقيق (Odesa & Agubata, 2019: 9633). لذا انطلقت دعوات واسعة للهيئات المنظمة لإعادة فحص سوق التدقيق وإيجاد الآليات التي من شأنها تعزيز مستوى المنافسة في سوق التدقيق، إذ طرحت هيئة المنافسة في المملكة المتحدة والمفوضية الأوروبية حزمة من الآليات المقترحة لتحفيز سوق المنافسة المهنية وتعزيز هيكل السوق والمساهمة في تحقيق جودة التدقيق، ومن بين هذه الآليات المقترحة (الهماش، 2021: 18):

أ. **التدقيق المشترك:** يعد التدقيق المشترك أحد أساليب التدقيق التي يتم من خلالها أداء عملية التدقيق من قبل اثنين أو أكثر من المدققين المستقلين بطريقة تتضمن توزيع برنامج التدقيق وإصدار تقرير تدقيق بمسؤولية تضامنية (Ajili & Khelif, 2020: 157). وكان الدافع وراء إدخال عمليات التدقيق المشترك من قبل المفوضية الأوروبية هو هيمنة شركات التدقيق الأربعة الكبار على الشركات المدرجة في السوق الأوروبية وتقييد المنافسة في سوق التدقيق، إذ إن من المتوقع أن يؤدي إدخال التدقيق المشترك إلى الحد من تركيز سوق التدقيق، وتقليل ثقل شركات التدقيق الأربعة الكبار، من خلال قيام إحدى شركات التدقيق (التي لا تنتمي لشركات التدقيق الكبيرة) مع إحدى شركات التدقيق الكبيرة بأداء التدقيق (Al-Hadi et al., 2017: 12).

ب. **التناوب الإلزامي للمدقق:** لقد نالت قضية التناوب الإلزامي للمدقق الخارجي اهتماماً متزايداً من قبل المنظمات المهنية والباحثين ومزاوولي مهنة التدقيق في السنوات الأخيرة، نتيجة التأثير الكبير لهذه القضية في جانبي العرض والطلب في سوق التدقيق (محمود، 2017: 770). لذا أوصت المفوضية الأوروبية تناوباً إلزامياً لشركات التدقيق بهدف تعزيز ديناميكية سوق التدقيق وتفضيل ظهور شبكات تدقيق متوسطة المستوى من المحتمل أن تنافس الأربعة الكبار (Kermiche & Piot, 2014: 3). إذ يعد التناوب الإلزامي أحد أهم الآليات لتعزيز بيئة أكثر تنافسية، من خلال احتمالية خلق

المزيد من الفرص لشركات التدقيق الصغيرة والمتوسطة لدخول أسواق معينة، بشرط أن تكون مؤهلة للتدقيق في تلك الأسواق (He & Chen, 2021: 2).

3-1-3. مؤشرات قياس مستوى المنافسة في سوق التدقيق: تشير معظم الدراسات التي تناولت ظاهرة التركيز والمنافسة في سوق التدقيق إلى أن مداخل قياس التركيز في سوق خدمات التدقيق تتمثل في المقاييس المباشرة، أو غير المباشرة التي تعتمد على بدائل القياس (إجمالي الأصول، إيرادات المنشآت)، والآتي عرض لتلك المقاييس (سوريال، 2017: 114):

1. **مدخل المقاييس المباشرة:** يعتمد هذا المدخل على بيانات مباشرة عن أتعاب مكاتب وشركات التدقيق في قياس درجة التركيز للحكم على درجة المنافسة وتحديد مدى سيطرة المكاتب الكبيرة على عمليات التدقيق، فقد انتدب الفكر المحاسبي ثلاثة مقاييس مختلفة هي الأكثر شيوعاً لقياس تركيز سوق خدمات التدقيق تضمنت معامل جيني المنبثق من منحني لورنز لعدالة التوزيع (GI) ومعدل التركيز (CR) ومؤشر الاحتكار لهيرفندال (HI)، إذ استعار باحثوا مجال التدقيق هذه الأساليب لتقديم نتائج ميدانية تفيد في الحكم على تحديد مستوى المنافسة أو درجة الاحتكار في سوق التدقيق، وهي كالاتي (Wesson, 2021: 8):

أ. **معامل جيني (GI):** يرتبط معامل جيني ارتباطاً وثيقاً بمنحني لورنز لعدالة التوزيع، ويخلص عدم المساواة في توزيع حصص سوق التدقيق بين شركات التدقيق. ويهدف إلى قياس الانحراف بين التوزيع الفعلي للحصص السوقية التجميعية والافتراضي المنتظم بما يتضمنه من حصص سوقية متساوية، ويأخذ معامل جيني القيم من صفر إلى الواحد الصحيح وتتمثل الفئات المختلفة لتركيز السوق كالاتي: الواحد الصحيح يمثل حالة التركيز التام، وفي حالة التركيز مرتفع جداً يكون أكبر من 0.9، والتركيز المرتفع يكون أكبر من 0.6 وأقل من أو يساوي 0.9، أما التركيز المعتدل يتراوح معامل جيني بين 0.4-0.6، وما بين 0.4-0.6 يعد التركيز ضعيفاً، وفي حالة التوزيع الموحد التام يأخذ قيمة صفر ويشير إلى المساواة التامة أي هناك منافسة كاملة (Malis & Brozovic, 2015: 346).

ب. **معدل التركيز (CR):** ويعبر عن النسبة أو الحصة السوقية المجمعة لعدد معين من الشركات العاملة في السوق إلى حجم السوق الكلي، ويعد من المقاييس شائعة الاستخدام لقياس تركيز سوق التدقيق لسهولة حسابه، وكلما كبر ناتج (CR) فإنه يدل على زيادة درجة تركيز السوق وانخفاض مستوى المنافسة والعكس صحيح (Raza et al., 2019: 137-138).

ج. **مؤشر الاحتكار (Herfindahl index):** تتجه معظم الدراسات بالتركيز على مؤشر الاحتكار (Herfindahl index) لتمثيل مستوى المنافسة في سوق التدقيق، وهو عبارة عن دالة لكل من عدد شركات التدقيق التي لها تواجد في السوق وتوزيع السوق فيما بين تلك الشركات، وتتراوح قيمة مؤشر الاحتكار ما بين الصفر والواحد الصحيح، فلن تصل قيمة المؤشر إلى الواحد الصحيح إلا إذا كان هناك شركة واحدة تسيطر على السوق بأكمله، وبذلك فكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على اقتراب السوق من الاحتكار وهيمنة عدد محدود من شركات التدقيق على السوق وبالتالي انخفاض مستوى المنافسة، وكلما زادت عدد الشركات المسيطرة على السوق تقترب قيمة المؤشر من الصفر، إذ تكون قيمة المؤشر أقل ما تكون في السوق الذي فيه العديد من الشركات التي تستحوذ على حصص سوقية متساوية، وهذا يعني انخفاض مستوى الاحتكار وزيادة مستوى المنافسة (Zhang et al., 2019: 3) (Ittonen, 2019: 5).

2. **مدخل المقاييس البديلة:** يعتمد مدخل المقاييس المباشرة على البيانات الفعلية لأرباح وإيرادات مكاتب التدقيق للحكم على درجة المنافسة في سوق التدقيق وتحديد مدى سيطرة المكاتب الكبيرة على عمليات التدقيق، ونظراً لعدم توافر بيانات فعلية عن أرباح أو إيرادات مكاتب التدقيق في غالب بيانات بعض الدول فإن الباحثين قد استعانوا ببدائل لها من البيانات المنشورة في القوائم المالية للشركات الخاضعة للتدقيق للحكم على طبيعة المنافسة في سوق التدقيق، إذ يتم حساب نسب الحصص السوقية معبراً عنها بحجم أصول أو إيرادات الشركات محل التدقيق التي يقوم بتدقيقها كل مكتب أو شركة تدقيق كبديل معبر عن حجم أرباح أو إيرادات مكتب أو شركة التدقيق (العتار وآخرون، 2019: 11) (Choi et al., 2017: 13) (Chen et al., 2014: 17).

2-3. سلوك المستثمر

2-3-1. **مفهوم سلوك المستثمر:** يعد المستثمر بوصفه كائن اجتماعي، لا يستطيع أن يعزل نفسه عن الآخرين، أو أن يمنع مشاعره وأحاسيسه من التأثير بالظروف المحيطة به (عبد اللطيف ومحمد، 2020: 139). وتعد الحالة النفسية للمستثمرين عند عزمهم على الاستثمار هي بلا شك إحدى العوامل المؤثرة في تحليل الأوراق المالية واختيار القرار الاستثماري الملائم (Isidore & Christie, 2017: 23).

بناءً على ما تقدم فقد عرف العديد من الباحثين سلوك المستثمر، إذ عرفه (الدعيمي، 2022: 22) على أنه مجموعة من العوامل النفسية المحفزة على الاستثمار التي من خلالها تجذب المستثمرين وتدفعهم نحو توظيف أموالهم في مشروع معين. في حين عرفه (رمضاني وشربي، 2020: 15) بأنه مجموعة من العوامل والتصرفات التي تتحكم في عملية اتخاذ قراراته الاستثمارية، وهي كثيرة بعضها يتعلق بدرجة معرفته ومستوى خبرته، وبعضها يتعلق بسلوكه الإنساني وطريقة تفكيره وقوة مشاعره، وأن جميع هذه العوامل تتضافر وتتداخل لصنع قرار استثماري سواء كان هذا القرار صائباً أم لا. وفي ضوء ما تقدم يرى الباحث، بأن سلوك المستثمر عبارة عن مجموعة من العوامل النفسية والعاطفية والمعرفية التي تسيطر على المستثمر، إذ ترتبط هذه العوامل بشخصية المستثمر ودوافعه ورغباته وحاجاته، وبالتالي تتداخل هذه العوامل بنسب متفاوتة مع خيارات وتصورات المستثمرين أثناء اتخاذ القرار الاستثماري.

2-3-2. **العوامل السلوكية المؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري:** ترتبط قرارات المستثمرين بشكل أساسي بعدد من العوامل السلوكية المتعلقة بنفسية المستثمر ومشاعره وأركان شخصيته (جبار، 2022: 35). ويمكن تلخيص العوامل السلوكية المؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري في أربعة عوامل حسب الدراسات السابقة في هذا المجال:

أ. **نظرية الاستدلال:** يعد الاستدلال أحد أبعاد علم النفس، فهو عبارة عن اختصارات عقلية تعمل على تبسيط عملية اتخاذ القرار رغبة في اقتصاد الوقت والجهد. وتدفع كثرة المعلومات والأحداث، المستثمرين إلى الوقوع في هذا الانحراف خاصة حين يكون لا بد من اتخاذ القرار قبل الحصول على جميع المعلومات، مما يخلق تحيزاً في القرار الاستثماري للمستثمر الفرد، إذ إن الانتشار السريع للمعلومات والأحداث للمستثمرين تزيد من ميلهم لاتخاذ القرارات السريعة، مما يجعلهم يتبعون قواعد بسيطة وفعالة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، الأمر الذي يؤدي إلى تجاهل العوامل الأساسية المهمة التي تؤثر على القرار الاستثماري، وهذا يتعارض مع مفهوم المستثمر العقلاني الذي قامت عليه المالية السلوكية (Wali et al., 2022: 34).

ب. **النظرية الاحتمالية:** تعد النظرية الاحتمالية من أهم النظريات التي تتعلق بعملية اتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد والعوامل النفسية، وتم تصميمها من قبل (Kahneman & Tversky, 1979) كبديل عن نظرية المنفعة المتوقعة التي تبنتها المالية السلوكية لسنوات عديدة. وتبحث هذه النظرية في كيفية تشكيل المستثمرين للقرارات الاستثمارية وفق الاحتمالات، فهي تحاول تفسير اختلاف سلوكيات المستثمرين الذين يواجهون حالة الاختيار بين البدائل الاستثمارية التي تنطوي على المخاطر وعدم التأكد، كما تشير هذه النظرية إلى أن عملية اتخاذ القرار في ظل المخاطرة وعدم التأكد عبارة عن اختيار من بين الاحتمالات أو المقامرات (Ong'eta & Nasution, 2021: 39).

ج. **عوامل السوق:** تشير عوامل السوق إلى الموقف الذي تتأثر فيه الأسواق المالية بسلوكيات المستثمرين، إذ إن حالة السوق يمكن أن تتأثر وتؤثر في سلوكيات المستثمرين، وبالتالي تؤثر في اتخاذ قراراتهم في سوق الأسهم، وذلك من خلال ردود أفعالهم وتفاعلهم تجاه أي أخبار جديدة في السوق أو أي تغيير في الأسعار والتوقعات المستقبلية على أساس الاتجاهات السابقة للأسهم (Tabassum et al., 2021: 326-327). وتشمل عوامل السوق التي تؤثر في قرارات المستثمرين في الأسواق المالية كل من: معلومات السوق، وتغيرات الأسعار، وتوجهات أسعار الأسهم في الفترات السابقة، وتفضيلات العملاء، ونزعة الرد المبالغ فيها، وطبيعة الأسهم ونوعيتها (Sochi, 2018: 22).

د. **عامل القطيع:** يقصد بسلوك القطيع قيام المستثمر بتصرف مشابه لتصرف فئة كبيرة من المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري، فسلوك القطيع يظهر حينما يتخذ الكثير من المستثمرين قرارات متشابهة اعتماداً على المعلومات الجماعية أكثر من المعلومات الفردية، إذ يعتقد المستثمرون أن بإمكانهم خفض درجة المخاطر المرتبطة بهم عن طريق إهمال قراراتهم الفردية وإتباع ردود أفعال وقرارات الجماعة على أساس أن الجماعة لديها معلومات أكثر من الفرد (Agegn, 2021: 4).

3-2-3. مؤشرات قياس سلوك المستثمر: تعد ميول المستثمرين مؤشر التي يمكن عن طريقها ملاحظة وقياس سلوك المستثمرين عند اتخاذهم لقراراتهم الاستثمارية، على عَدَّها مفسرات يمكن من خلالها معرفة مدى تأثير السلوك النفسي للمستثمر في اتخاذ القرارات الاستثمارية وتقلبات القيم السوقية للأوراق المالية، وهناك العديد من المؤشرات التي يمكن عن طريقها قياس تأثير ميول المستثمرين في سوق الأوراق المالية (مطلق، 2019: 17)، يمكن قياس تأثير ميول المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال العديد من المؤشرات، ومن أهم هذه المؤشرات (محمد وعلي، 2021: 99):

أ. **مؤشر حجم التداول:** يعدّ حجم التداول مؤشراً لميول المستثمرين، كونه يقيس القيمة النسبية لحركة السوق، فضلاً عن كونه مقياساً لقوة المتداولين والمحللين الفنيين، ويقصد بحجم التداول قيمة ما يتم تداوله من أسهم وسندات في سوق الأوراق المالية، الأسعار المختلفة، خلال مدة زمنية معينة، ويعد مؤشراً جيداً لقياس سيولة الأوراق المالية، فكلما ازدادت معدلات التداول على أسهم ما، ازدادت سيولته مما يتيح فرصة للمستثمرين التداول بهذا السهم، وبالتالي تقل المخاطر على الاستثمار بالسهم، إذ تؤدي السيولة إلى توفير فرص أكبر للشراء والبيع وتزيد من الجاذبية الاستثمارية للسهم.

ب. **مؤشر عدد الأسهم المتداولة (دوران الأسهم):** يعد مؤشر دوران الأسهم من المؤشرات المهمة والأكثر ملائمة في قياس ميول وتصرفات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، ويعد عامل جذب للمستثمرين الغير العقلانيين، ويمثل معدل دوران قيمة الأسهم المتداولة خلال فترة زمنية معينة كنسبة مئوية من القيمة السوقية لنفس الفترة، لذا أن المستثمرين يأخذون بمعدل دوران السهم كمعيار مهم

عند اتخاذهم أي قرار استثماري بالأوراق المالية والمفاضلة بين الأسهم المدرجة في سوق ما، وحتى المفاضلة بين الأسواق المختلفة.

3-3. انعكاسات المنافسة في سوق التدقيق على سلوك المستثمرين: تعتمد أسواق رأس المال في كفاءتها على وجود سوق خدمات تدقيق تنافسي فعال، إذ يلعب سوق التدقيق التنافسي والفعال دوراً رئيسياً في الحد من حالة عدم التأكد المرتبطة بقرارات المستثمرين، مما يدعم عملية اتخاذ القرارات ويقلل من عدم تماثل المعلومات في هذه الأسواق، لأن في ظل بيئة تنافسية للمهنة تسعى مكاتب وشركات التدقيق على أن تعمل بكفاءة حرصاً على البقاء وحماية المستثمرين من المشاكل (Bedard & schatt, 2020: 6). وفي ظل التركيز العالي لسوق التدقيق، تصبح القوة السوقية لشركات التدقيق (Big 4) في تزايد مستمر، وعليه، وكنيجة للهيمنة الجماعية على السوق، يكون من الممكن حدوث تواطؤ ضمني بين تلك الشركات الأربعة الكبار، وبناءً عليه من الممكن أن يؤدي ذلك إلى اتفاقات سعرية بجانب تخفيض نطاق اختبارات التدقيق التقليدية كوسيلة للتعامل مع الضغوط التكاليفية إلى تواجهم بغرض تحقيق أقصى قدر من الأرباح الجماعية على حساب جودة التدقيق. هذا ما جعل المستثمرين يشعرون بالقلق تجاه انخفاض مستوى المنافسة في سوق خدمات التدقيق وأضرارها المحتملة (Bengoriz et al., 2020: 114). لذا يفضل الغالبية العظمى من المستثمرين أسواق تدقيق تنافسية، إذ يعتقدون بأن مكاتب وشركات التدقيق التي تعمل في بيئة تنافسية ستكون لديهم حوافز جيدة لتقديم خدمات ذات جودة عالية، وبالتالي تحقيق النزاهة والاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية لعملية إعداد تقارير المالية ومنع إعادة إصدار تقارير مالية، مما يساهم في تبرير مستويات الربحية التي يتم الإعلان عنها من قبل الإدارة، التي يعد من أهم المؤشرات التي تبين للمستثمرين أداء إدارة الشركة وكفاءتها، لأن ربحية الشركة تعد العامل الرئيسي في الطلب على الأسهم من قبل المستثمرين (Geng et al., 2019: 2).

في السياق ذاته أشار (Choi et al., 2020: 33) إلى أنه في ظل الظروف الاقتصادية والبيئة التنافسية للمهنة، أصبح المستثمرين أكثر اعترافاً وإدراكاً بنوعية الخدمات التي تقدمها مكاتب التدقيق، وبإمكانهم تمييز مكتب عن غيره من مكاتب التدقيق ومعرفة مدى المنفعة المتوقعة من جودة عملية التدقيق، إذ يؤدي سوق التدقيق التنافسي إلى إضعاف العلاقة أو الاعتماد الاقتصادي بين المدقق والعميل، وكذلك خفض احتمالية التواطؤ بينهم، لذا فإن المستثمرين يعتقدون بأن المنافسة السوقية تعزز من استقلالية المدقق وقدراته على مواجهة ضغوط الإدارة لتعديل آرائه وتحسين جودة التقارير المالية، الأمر الذي سيساعده في تحديد مدى قدرة إدارة الشركة على تحقيق الأرباح نتيجة استثمار أموالها وحماية مصالحهم وضمان أداء عمليات تدقيق عالية الجودة. فيما يؤكد (Eilifsen et al., 2018: 299) بأن المنافسة في سوق التدقيق تعد أحد الآليات التي تساعد في رفع نمو وكفاءة سوق الأوراق المالية وتحسين جودة المعلومة المحاسبية، لأن في ظل بيئة تنافسية متسارعة تبذل مكاتب وشركات التدقيق المزيد من الجهد لإعطاء رأي فني محايد حول التقارير المالية، وهذا ما يمكن المستثمرين من مراقبة تصرفات الإدارة الانتهازية، وتقييم أداء الإدارة وقدرتها على توليد الأرباح ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في تاريخ الاستحقاق، بما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية ملائمة.

بناءً على ما تقدم يرى الباحث، بأن سبب تفضيل المستثمرين للبيئة التنافسية في سوق التدقيق يعود إلى زيادة الخيارات المتاحة أمامهم عند اختيارهم لمكاتب التدقيق، لذا يطالب العديد من

المستثمرين بتغيير هيكل السوق التدقيق وتعزيز مستوى المنافسة بين مكاتب التدقيق في إشارة إلى عدم وجود شفافية كافية حول العملية التي يتم من خلالها تعيين المدقق الخارجي في ظل زيادة مستوى تركيز سوق خدمات التدقيق، لأنه في ظل المنافسة السوقية بإمكان المستثمرين العثور على مدقق خارجي يمارس قدراً كافياً من الشك المهني وبما يلبي احتياجاتهم ورغباتهم من عملية التدقيق ليساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

4. الجانب التطبيقي للدراسة

4-1. **قياس المتغير المستقل:** يعبر هذا المتغير عن حجم المنافسة بين مكاتب وشركات التدقيق العاملة في السوق العراقية وفقاً لنسبة حصتها السوقية من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية إلى أجمالي الحصة السوقية لكل مكاتب وشركات التدقيق المسجلة والعاملة في السوق، لبيان طبيعة المنافسة في سوق التدقيق.

ويعد مؤشر Herfindahl-Hirschman Index أو (HHI-Score)، من المؤشرات المستخدمة في تقييم حجم المنافسة فيما بين الشركات العاملة في السوق نفسه. وهو مفهوم اقتصادي مطبق على نطاق واسع في قانون المنافسة، ومكافحة الاحتكار، وفي تقييم وفهم كيفية تأثير حجم الشركات على الأسواق المرتبطة بها. وتنتج معظم الدراسات المحاسبية بالتركيز على مؤشر (Herfindahl index) لتمثيل مستوى المنافسة في سوق التدقيق، ويعد من أكثر الأساليب شيوعاً، إذ يعد من الأساليب المعتمدة من قبل اللجنة المختصة والتابعة للكونجرس الأمريكي لتحديد مدى سيطرة مكاتب التدقيق الكبيرة على سوق التدقيق (Wu, 2019: 8) (Godawska & Kutera, 2021: 377).

ويعتمد هذا المؤشر على مربع نسب الحصص السوقية لكل مكتب أو شركة داخل السوق لإعطاء أوزان نسبية أكبر لشركات التدقيق ذات الحصص السوقية الكبيرة، وتتراوح قيم المؤشر بين (0 - 1.0)، وتشير الزيادة في المؤشر بشكل عام إلى انخفاض المنافسة، بينما يشير الانخفاض إلى عكس ذلك. وإن الصيغة الرياضية المعتمدة للتقييم وفقاً للمؤشر هي (Zhang et al., 2019: 3) (Godawska & Kutera, 2021: 377-378) (Hall et al., 2021: 14-15):

$$HHI = \frac{\sum_i^n S_i^2}{(\sum_i^k S_i)^2}$$

حيث إن:

n = عدد شركات التدقيق الكبيرة.

k = العدد الإجمالي لشركات التدقيق الموجودة في السوق.

S_i = حجم شركة التدقيق (يقاس عادةً بعدد عمليات التدقيق أو أتعاب التدقيق).

إذ يتم احتساب المؤشر بالاعتماد على البيانات الخاصة بأرباح أو إيرادات مكاتب وشركات التدقيق، ونظراً لعدم توافر بيانات فعلية يمكن الحصول عليها موثوقة لكل مكاتب وشركات التدقيق العاملة في البيئة العراقية، لذا تم الاعتماد على حجم شركة التدقيق معبراً عنها بحجم أصول الشركات الخاضعة للتدقيق كبديل معبر عن حجم أرباح أو إيرادات مكتب أو شركة التدقيق (الطار وأخرون، 2019: 11) (Choi et al., 2017: 13) (Chen et al., 2014: 17).

4-2. **قياس المتغير التابع:** يعبر هذا المتغير عن سلوك المستثمرين، ويقصد به مجموعة من التصرفات والانفعالات النفسية الصادرة من المستثمر الفرد عند اتخاذ قراراته الاستثمارية

التي قد تؤثر على أدائه أو نشاطه أو أداء الشركة ككل التي ينتمي إليها أو يتعامل معها (العكايشي وعباس، 2020: 3). وقد تم الاعتماد على ميول المستثمر كمؤشرات لقياس سلوك المستثمرين، على أساس أنها تمثل مفسرات يمكن من خلالها معرفة مدى تأثير سلوك المستثمر في اتخاذ القرارات الاستثمارية بتقلبات القيم السوقية للأوراق المالية (مطلق، 2019: 17). ويمكن قياس ميول المستثمرين من خلال العديد من مؤشرات السوق المالي، ومن أهم هذه المؤشرات (محمد وعلي، 2021: 99-100):

أ. **مؤشر حجم التداول:** كلما ازداد معدل التداول على أسهم شركة ما، ازدادت سيولة تلك الأسهم مما يتيح فرصة للمستثمرين التداول بهذا السهم، وبالتالي تقل المخاطر على الاستثمار بالسهم، إذ تؤدي السيولة إلى توفير فرص أكبر للشراء والبيع وتزيد من الجاذبية الاستثمارية للسهم، ويتم قياس مؤشر حجم التداول للسهم من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{حجم التداول} = \text{عدد الأسهم المتداولة} \times \text{سعر السهم}$$

ب. **مؤشر عدد الأسهم المتداولة (دوران الأسهم):** يأخذ المستثمرين بمعدل دوران السهم كمعيار مهم عند اتخاذهم أي قرار استثماري بالأوراق المالية والمفاضلة بين الأسهم المدرجة في سوق ما، وحتى عند المفاضلة بين الأسواق المختلفة، ويتم قياس معدل الدوران من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{معدل دوران السهم} = \text{أجمالي الأسهم المتداولة} \div \text{عدد الأسهم المكتتب بها}$$

3-4 **قياس المتغير الضابط ومبرر إضافته:** تتأثر العلاقة بين المتغيرات المدروسة في الكثير من الأحيان بعامل معين، وبغرض التحكم وضبط العلاقة بين المتغيرات فقد تم اعتماد حجم الشركة الخاضعة للتدقيق كمتغير ضابط لضبط العلاقة بين المنافسة في سوق التدقيق وسلوك المستثمر في إطار اختلاف أحجام الشركات عينة الدراسة، وقد تم احتسابه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة الخاضعة للتدقيق (الطار وأخرون، 2019: 9-10).

4-4 **نموذج اختبار فرضية الدراسة:** يتناول هذا النموذج اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة، من خلال اختبار العلاقة بين المنافسة في سوق التدقيق ومتغير سلوك المستثمرين مقاسا بحجم تداول أسهم الشركات الخاضعة للتدقيق بوجود المتغير الضابط وفقا لنموذج الانحدار الآتي:

$$(CR)_{it} = \beta_0 + \beta_1 COM_{it} + \beta_2 COSIZE_{it} + \varepsilon_{it} INV-DEC$$

حيث إن:

β_0 : مقدار الحد الثابت.

β_1, β_2 : معاملات المتغيرات المستقلة.

INV-DEC: سلوك المستثمر عند اتخاذ القرار الاستثماري مقاسة بميول المستثمر من خلال حجم التداول.

COM: المنافسة السوقية مقاسة باستخدام مقياس (Herfindahl index).

COSIZE: حجم الشركة الخاضعة للتدقيق كمتغير ضابط.

ε : الخطأ العشوائي في النموذج.

4-5 **عينة الدراسة ومصادر جمع البيانات:** تعد الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مجتمعا للبحث، إذ يبلغ عدد هذه الشركات في نهاية السنة المالية 2021 (105) شركة (<https://www.isc.gov.iq/index.php>). وقد تم تحديد واختيار حجم العينة بالطريقة العمدية وفقا للشروط اللازمة للدراسة، والموضحة بالجدول الآتي:

الجدول (1): شروط اختيار الشركات عينة الدراسة

عدد الشركات	الإجراء
105	مجتمع الدراسة
44	يطرح: قطاع المصارف لخضوعه إلى التدقيق المشترك، وبالتالي تداخل بيانات مكاتب وشركات التدقيق لتلك المصارف.
31	يطرح: الشركات المختلطة، حيث يتم تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية، وهو خارج نطاق حدود الدراسة الحالية.
6	يطرح: الشركات التي لا يتوافر لها بيانات مالية متكاملة خلال مدة الدراسة.
1	يطرح: الشركات المتوقفة والمشطوبة من الأدرج
1	يطرح: الشركات ذات القوائم المالية الموحدة كونها تضم أكثر من شركة واحدة وتخضع للتدقيق من قبل أكثر من مكتب أو شركة تدقيق.
22	حجم العينة النهائية

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على نشرات سوق العراق للأوراق المالية.

ووفقاً للشروط المطبقة والظاهرة في الجدول السابق، فقد بلغت عينة الدراسة المختارة (22) شركة، تمثل مختلف قطاعات السوق ماعدا قطاع المصارف، أي بنسبة معاينة بلغت (21%) تقريباً. فيما بلغت عدد المتغيرات الرئيسية الخاضعة للدراسة (5) متغيرات وبحجم عينة (22) شركة خلال السنة الواحدة، لذا بلغ عدد المشاهدات السنوية المدروسة (110) مشاهدة، فيما بلغت مدة الدراسة (5) سنوات والمتمثلة بالمدة (2017-2021) ليكون العدد الكلي للمشاهدات المدروسة (550) مشاهدة.

وفي ضوء حجم عينة الشركات المدرجة المختارة، تم اختيار عينة من مكاتب وشركات التدقيق والتي تمثل مكاتب وشركات التدقيق التي قامت بتدقيق عينة الشركات المدرجة المختارة. إذ تعد مكاتب وشركات التدقيق مجتمع الدراسة الرئيس، إذ تم اختبار متغيرات الدراسة المتعلقة بمكاتب وشركات التدقيق في ظل اعتماد البيانات الخاصة بالشركات الخاضعة للتدقيق من قبل تلك المكاتب وشركات التدقيق، لعدم توفر البيانات الخاصة بتلك المكاتب وشركات التدقيق.

ويبلغ عدد مكاتب وشركات التدقيق الكلية بحسب نشرة مراقبة الحسابات الرسمية لسنة 2021 (230) شركة ومكتب تدقيق (<https://drive.google.com/file/d/1b9D8DrH-uawZNxKkt2hj-4PA9faaC0Ji/view>). فيما بلغ حجم عينة مكاتب وشركات التدقيق المكلفة بتدقيق الشركات المساهمة المدرجة في السوق عينة الدراسة (26) مكتبا وشركة تدقيق. إذ بلغت نسبة المعاينة لمكاتب وشركات التدقيق عينة البحث (23%) مكتبا وشركة تدقيق من إجمالي مكاتب وشركات التدقيق التي يحق لها تدقيق حسابات الشركات المدرجة في السوق المالي والتي بلغ عددها (112) مكتب وشركة تدقيق.

5. النتائج

5-1. الإحصاءات الوصفية: بغرض تقييم وتحليل مستوى المنافسة في سوق مكاتب وشركات التدقيق في البيئة العراقية، باعتماد مؤشر (Herfindahl index) لتمثيل مستوى المنافسة في سوق التدقيق. ولغرض احتساب مؤشر المنافسة فقد تم اعتماد قيمة إجمالي أصول الشركات الخاضعة للتدقيق لكل مكتب تدقيق كأساس في حساب الحصة السوقية لمكتب أو شركة التدقيق. والجدول رقم (2) يبين

الشركات المساهمة ومكاتب وشركات التدقيق المكلفة بتدقيق تلك الشركات، فضلا عن عرض حجم أجمالي أصول تلك الشركات بحسب السنوات مدة الدراسة (2017-2021).

الجدول (2): أجمالي أصول الشركات الخاضعة للتدقيق بحسب سنوات الدراسة

ت	أسم الشركة	أسم مكتب أو شركة التدقيق	إجمالي أصول الشركة الخاضعة للتدقيق (مليون دينار)				
			2021	2020	2019	2018	2017
1	شركة المنصور للصناعات الدوائية	مكتب وليد محمد الكرخي					8050.2
		مكتب عواد عبد سالم			6949.3	9504.9	
		مكتب علي مراد حداد		5548.99			
		شركة عز الدين الخشاب وشركاؤه	11,049.8				
2	الشركة العراقية للسجاد	شركة عادل الحسون وشركاه	3783.2	4065.7	3684.4	3143.4	3136.2
3	الصناعات الكيماوية العصرية	مكتب أحمد عبد الرسول العبيدي	4910.4	4947.96	5185	4617.2	4849.8
4	الخطاطة الحديثة	شركة عادل الحسون وشركاه	4039.6	3121.7	2732.4	2797.3	1880.2
5	بغداد للمشروبات الغازية	شركة فرقد السلطان وشركاؤه				350,255.6	322,213.6
		شركة أحمد الجبوري وشركاؤه	558,774.4	479,090.7	403,529.1		
6	بغداد لصناعة مواد التغليف	مكتب بشير غني عطره			1063.8	1039.1	1055.9
		مكتب سعد عبد الجبار كنعان	1080	1070.2			
7	الأمين للاستثمار المالي	شركة عادل إسماعيل الشيبلي وشركاؤه	1637.8	1255.4	1131.6	1183.1	1251.4
8	الزوراء للاستثمار المالي	شركة عادل إسماعيل الشيبلي وشركاؤه	1060	1088.9	1146.2	1204	1233
9	بين النهرين للاستثمارات المالية	مكتب هاشم سليم متمر				1118.7	26,935.8
		شركة هاشم التميمي وشريكه	917.8	975.2	1025.6		
10	أسيا سيل للاتصالات	شركة عادل الحسون وشركاه	2,644,741	3,407,849	2,905,129	3,024,185	3,218,200
11	فنادق كربلاء	مكتب وليد زغير المنصور	8246.8	8237.4	8220.8	8232	5752.3
12	الأهلية للإنتاج الزراعي	مكتب أياد رشيد الفريشي				369.9	346.1
		شركة سعد عبد المهيم محمد			386.1		
		مكتب نضال عبد الزهرة مرداد		385.9			
		مكتب جنان علي القيسي	399.8				
13	الربيع للوجن والأعلاف	مكتب حسين علوان الجبوري	57,029.1	54,782.8	45,524.4	42,257	40,716.7
14	الشرق الأوسط لإنتاج وتسويق الأسماك	شركة فرقد السلطان وشركاؤه	1217.3	1195.9	2020.2	2000.7	2093.7
15	دار السلام للتأمين	شركة عادل إسماعيل الشيبلي وشركاؤه				5812.8	4242.7
		شركة مصطفى فؤاد عباس وشركاؤه	8806.5	8448	8302.6		
16	الأمين للتأمين	مكتب أياد رشيد الفريشي				4235.7	4239.7
		مكتب رحيم حماد علي			4293.4		
		مكتب زهير محمود البحراني	4795.6	4513			
17	الأهلية للتأمين	شركة فرقد السلطان وشركاؤه			3141.4	3475.7	3516.3
		شركة عادل إسماعيل الشيبلي وشركاؤه	8530.5	3296.5			
18	الحمراء للتأمين	مكتب فريدون مجيد اليلور	19,853.8	16,286.3	13,334.6	11,739.9	11,493.7
19	الخليج للتأمين	مكتب هيثم فخري أسماعيل		2967.1	2915.2	2726.7	2795.6
		مكتب مازن عدي البياتي	8207.6				
20	الأمين للاستثمارات العقارية	شركة عادل إسماعيل الشيبلي وشركاؤه	17,197.1	13,291.2	11,618.4	11,495.6	11,403
21	المعمورة للاستثمارات العقارية	مكتب تحسين نعمه العارضي	25,739.7	24,834.1	24,407.5	25,184.5	24,253.3
22	شركة النخبة للمقاولات العامة	مكتب زهير محمود البحراني	2640.1	2633.7	2645.2	2657.5	2651.3
إجمالي أصول الشركات عينة الدراسة			3,394,658	4,049,886	3,458,386	351,9236	3,702,311

المصدر: من إعداد الباحث استنادا الى التقارير المالية للشركات عينة البحث.

وبغرض حساب الحصة السوقية لكل مكتب أو شركة تدقيق فقد تم قسمة أجمالي أصول الشركات الخاضعة للتدقيق من قبل المكتب إلى أجمالي أصول الشركات الخاضعة للتدقيق لجميع المكاتب وشركات التدقيق عينة الدراسة. والجدول رقم (3) يوضح نتائج احتساب الحصة السوقية. الجدول (3): الحصة السوقية لمكاتب وشركات التدقيق عينة الدراسة

ت	اسم شركة أو مكتب التدقيق	2017	2018	2019	2020	2021
1	شركة عادل الحسون وشركاه	0.87059	0.86102	0.84188	0.84324	0.78139
2	شركة فرقد السلطان وشركاؤه	0.08855	0.10108	0.00149	0.00029	0.00036
3	مكتب حسين علوان الجبوري	0.0111	0.01201	0.01316	0.01353	0.0168
4	مكتب تحسين نعمه العارضي	0.00655	0.00716	0.00706	0.00613	0.00758
5	شركة عادل الشيبلي وشركاؤه	0.00489	0.00560	0.00369	0.00436	0.00789
6	شركة أحمد الجبوري وشركاؤه	--	--	0.11668	0.11829	0.16460
7	مكتب فريدون مجيد الياور	0.00310	0.00334	0.00386	0.00402	0.00585
8	مكتب وليد زغير المنصور	0.00155	0.00234	0.00234	0.00203	0.00243
9	مكتب أحمد عبد الرسول العبيدي	0.00131	0.00131	0.0015	0.00122	0.00145
10	شركة عز الدين الخشاب وشركاؤه	--	--	--	--	0.00326
11	شركة هاشم التميمي وشريكه	--	--	0.00029	0.00024	0.00027
12	شركة سعد عبد المهيم محمد	--	--	0.00011	--	--
13	شركة مصطفى فؤاد وشركاؤه	--	--	0.00240	0.00209	0.00259
14	مكتب وليد محمد الكرخي	0.00217	--	--	--	--
15	مكتب عواد عبد سالم	--	0.00270	0.00200	--	--
16	مكتب علي مراد حداد	--	--	--	0.00137	--
17	مكتب بشير غني عطره	0.00029	0.00029	0.00031	--	--
18	مكتب سعد عبد الجبار أمين	--	--	--	0.00026	0.00032
19	مكتب هاشم سليم متمر	0.00728	0.00032	--	--	--
20	مكتب أياد رشيد القرشي	0.00124	0.00131	--	--	--
21	مكتب نضال عبد الزهرة مرداو	--	--	--	0.0001	--
22	مكتب جنان علي القيسي	--	--	--	--	0.0001
23	مكتب رحيم حماد علي	--	--	0.00124	--	--
24	مكتب زهير محمود البحراني	0.00072	0.00076	0.00077	0.00065	0.00078
25	مكتب هيثم فخري أسماعيل	0.00076	0.00078	0.00084	0.00073	--
26	مكتب مازن عدي البياتي	--	--	--	--	0.00242

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات الجدول السابق.
واستنادا إلى نسبة الحصة السوقية لكل مكتب أو شركة تدقيق وكما ظاهرة في الجدول رقم (3) السابق، سيتم ترتيب مكاتب وشركات التدقيق عينة الدراسة تنازليا بحسب حصتها السوقية، وتحديد مكاتب وشركات التدقيق الكبيرة، تمهيدا لحساب مؤشر (Herfindahl index) لكل سنة من سنوات مدة الدراسة وفقا للصيغة الرياضية المعتمدة الآتية:

$$HHI = \frac{\sum_i^n S_i^2}{(\sum_i^k S_i)^2}$$

حيث إن:

n = عدد شركات التدقيق الكبيرة.

k = العدد الإجمالي لشركات التدقيق الموجودة في السوق.

S_i = حجم شركة التدقيق (يقاس بأجمالي أصول الشركة الخاضعة للتدقيق).

والجدول رقم (4) الاتي يوضح نتائج تطبيق المعادلة أعلاه.

الجدول (4): شركات التدقيق الأكبر وقيمة مؤشر (Herfindahl index) للسوق

2021		2020		2019		2018		2017		شركة التدقيق
الترتيب	%	الترتيب	%	الترتيب	%	الترتيب	%	الترتيب	%	
1	0.78139	1	0.84324	1	0.84188	1	0.86102	1	0.87059	عادل الحسون وشركاه
-	-	-	-	-	-	2	0.10108	2	0.08855	فرقد السلطان وشركاؤه
3	0.0168	3	0.01353	3	0.01316	3	0.01201	3	0.0111	حسين علوان الجبوري
5	0.00758	4	0.00613	4	0.00706	4	0.00716	4	0.00655	تحسين نعمه العارضي
4	0.00789	5	0.00436	5	0.00369	5	0.00560	5	0.00489	عادل إسماعيل حسن الشيبلي وشركاؤه
2	0.16460	2	0.11829	2	0.11668	--	--	--	--	أحمد الجبوري وشركاؤه
0.638		0.725		0.723		0.752		0.766		مؤشر Herfindahl

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول السابق.

- ويتضح من خلال الجدول رقم (4) السابق بأنه تم اختيار أكبر (5) شركات تدقيق وفقاً لأكبر حصة سوقية، وكان ترتيب تلك الشركات تنازلياً بحسب كل سنة من سنوات الدراسة كما موضح بالجدول (4) السابق. كما تشير نتائج الجدول السابق إلى عدد من المؤشرات من أبرزها:
1. إن شركات التدقيق الخمسة الكبيرة قد استحوذت على (77%، 75%، 72%، 73%، 64%) من الحصة السوقية الكلية لسوق التدقيق وفق العينة المختارة خلال مدة الدراسة (2017-2021) على التوالي. وإن شركة عادل الحسون وشركاؤه كانت الأكبر على مدى الخمس سنوات وهي من تتأثر بالحصة الأكبر بدرجة كبيرة قياساً بمكاتب وشركات التدقيق الأخرى الكبيرة.
 2. إن بعض شركات التدقيق احتفظت بترتيبها في سوق التدقيق العراقي خلال فترة الدراسة على الرغم من التغير الحاصل في حصتها السوقية، إذ حلت شركة عادل الحسون وشركاه بالمرتبة الأولى خلال سنوات الدراسة بالرغم من انخفاض حصته السوقية خصوصاً في السنة المالية 2021. أما شركة فرقد السلطان وشركاؤه فكانت بالترتيب الثاني للفترة (2017-2018) إلا إنها خرجت من تصنيف الشركات الكبرى للسنوات اللاحقة، وحلت محلها شركة أحمد الجبوري وشركاؤه لتكون بالمرتبة الثانية لبقية سنوات فترة الدراسة. أما مكتب حسين علوان الجبوري فقد ظل محتفظاً بالترتيب الثالث خلال عامي 2017-2021، مع ثبات حصته السوقية تقريباً خلال هذه المدة. وعلى العكس فقد جاء مكتب تحسين نعمه العارضي خلال الفترة (2017-2020) في المركز الرابع، مع ثبات حصته السوقية تقريباً خلال هذه المدة، ولكنه تراجع ليأتي في المركز الخامس في السنة 2021. وبالمثل فإن مكتب عادل إسماعيل الشيبلي وشركاؤه الذي احتفظ بالمركز الخامس خلال الفترة (2017-2020)، إلا أنه حل في الترتيب الرابع في السنة 2021.
 3. وللحكم على مستوى المنافسة ومدى وجود احتكار في سوق التدقيق العراقي من عدمه، فقد تم الاعتماد على معايير مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي (GAO, 2008)، للحكم على طبيعة السوق. وهي كما موضحة من خلال الجدول رقم (5) كالآتي:

الجدول (5): معايير الحكم على حجم المنافسة في سوق التدقيق

مقياس التركيز	تركز سوق منخفض	تركز سوق معتدل	تركز سوق مرتفع
HI	$HI < 0.1$	$0.1 \leq HI \leq 0.18$	$HI > 0.18$

Source: (Saglam & Orhan, 2018).

وبمقارنة النتائج مع المعايير أعلاه المتعلقة بمؤشر (Herfindahl) لمستوى المنافسة أو الاحتكار في سوق التدقيق في البيئة العراقية، يلاحظ بأن هناك احتكار عالي جدا (منافسة متدنية جدا) في سوق التدقيق العراقي، حيث إن قيمة المؤشر كانت في كل الأحوال أكبر من 0.18 وهذا يؤيد بأن سوق التدقيق في العراق مركز بدرجة كبيرة لكل سنوات مدة الدراسة فضلا عن سيطرة مكاتب وشركات التدقيق الكبيرة الخمسة على الحصة الأكبر من السوق، بالرغم من الانخفاض النسبي في السنة المالية 2021 بمقدار (9%) تقريبا إلا أن السوق لازال مركزا واحتكاريا بدرجة كبيرة جدا. وبغرض تقييم متغير سلوك المستثمر تم اعتماد مؤشر ميول المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار بالاعتماد على حجم تداول أسهم الشركة في السوق المالي. ويتم قياسه بضرب عدد الأسهم المتداولة للشركة في السوق خلال السنة في سعر السهم الواحد. والجدول رقم (6) يوضح نتائج الاحتساب:

الجدول (6): حجم التداول للشركات الخاضعة للتدقيق

ت	اسم الشركة	حجم التداول (مليون دينار)					الوسط الحسابي
		2017	2018	2019	2020	2021	
1	شركة المنصور للصناعات الدوائية	1078.0	809.5	1444.3	4178.5	5850.7	2672.20
2	الشركة العراقية للسجاد والمفروشات	696.6	555.5	415.3	495.6	459.9	524.58
3	شركة الصناعات الكيماوية العصرية	118.3	0.5	3058.6	2876.1	4213.0	2053.30
4	شركة بغداد للمشروبات الغازية	28360.4	32201.3	21180.9	21619.0	52597.8	31191.88
5	شركة بغداد لصناعة مواد التغليف	211.3	6.0	66.3	283.3	18.4	117.06
6	شركة الخياطة الحديثة	2693.1	658.4	692.4	970.9	2077.0	1418.36
7	الأمين للاستثمار المالي	8.7	0.18	1.62	107.9	222.4	68.16
8	الزوراء للاستثمار المالي	0.005	4.6	0.31	55.7	56.1	23.34
9	بين النهرين للاستثمارات المالية	0.1	1.1	42.47	0.04	0.01	8.74
10	أسيا سيل للاتصالات	17566.3	20375.0	43867.9	73068.3	29752.7	36926.04
11	فنادق كربلاء	188.0	118.5	102.0	658.2	55.1	224.36
12	الأهلية للإنتاج الزراعي	48.5	90.3	17.8	6.8	25.8	37.84
13	الربياس للدواجن والأعلاف	154.3	255.1	257.8	137.7	338.1	228.60
14	الشرق الأوسط لإنتاج وتسويق الأسماك	33.2	1086.7	214.8	17.9	37.5	278.02
15	دار السلام للتأمين	341.2	29.1	68.7	6.6	10.0	91.12
16	الأمين للتأمين	577.5	86.5	806.8	280.6	53.7	361.02
17	الأهلية للتأمين	9.5	50.9	140.9	600.6	5.7	161.52
18	الحمراء للتأمين	126.0	1.3	0.3	0.4	53.9	36.38
19	الخليج للتأمين	667.2	106.9	70.0	61.7	19.3	185.02
20	الأمين للاستثمارات العقارية	14.3	34.5	79.6	68.7	60.8	51.58
21	المعمورة للاستثمارات العقارية	3368.1	5574.1	1199.6	1546.7	4581.6	3254.02
22	شركة النخبة للمقاولات العامة	67.9	23.1	87.0	77.2	342.0	119.44

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشرات سوق العراق للأوراق المالية.

يتضح من خلال الجدول رقم (6) بأن أعلى متوسط حجم تداول كان لدى شركة آسياسيل للاتصالات بمعدل تداول (36926.04)، تليها شركة بغداد للمشروبات الغازية بمعدل تداول بلغ (31191.88) دينار، فيما كانت بقية الشركات بمعدلات تداول منخفضة ومتفاوتة قياساً بالشركتين المذكورتين. وهو ما يشير إلى انخفاض ميول المستثمرين تجاه هذه الشركات وفقاً لهذا المؤشر. والآتى جدول يبين حجم التداول للشركات عينة الدراسة التي تخضع للتدقيق من قبل مكاتب وشركات التدقيق الكبيرة المحددة في الدراسة وكما موضحة الجدول رقم (7) الآتي:

الجدول (7) حجم التداول بحسب الشركات الخاضعة لتدقيق شركات التدقيق الكبيرة

شركة (مكتب) التدقيق	2017	2018	2019	2020	2021	الوسط الحسابي
عادل الحسون	6985.33	7196.3	14991.866	24844.933	10763.2	12956.33
فرقد السلطان	9467.7	11113	177.85	17.9	37.5	4162.79
احمد الجبوري	-	-	21181	21619	52598	31799.33
عادل الشيبى	91.051	17.095	27.176	208.225	86.25	85.96
حسين الجبوري	154.3	255.1	257.8	137.7	338.1	228.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من خلال الجدول رقم (7) بأن أعلى وسط حسابي لمعدل التداول للشركات الخاضعة للتدقيق هي الشركات التي تم تدقيقها من قبل شركة احمد الجبوري وشركاؤه تليها شركة عادل الحسون وشركاؤه وهما أكبر شركتي تدقيق على التوالي تحقق الشركات الخاضعة لتدقيقهما أعلى معدلات تداول، فيما كانت بقية شركات التدقيق بمعدلات تداول منخفضة كثيراً عن تلك الشركتين. ويدل ذلك على أن تصورات المستثمرين إيجابية تجاه أسهم الشركات التي يتم تدقيقها من قبل كل من شركة احمد الجبوري وعادل الحسون للتدقيق على عكس الشركات المدققة من قبل الشركات الأخرى فكانت تطوراتهم ليست إيجابية تماماً. وبناءً على معدل التداول يتبين بأن المستثمرين أكثر ثقة تجاه القوائم المالية للشركات التي يتم تدقيقها من قبل كل شركات التدقيق الخمسة الكبيرة ولكن خصوصاً شركتي الجبوري والحسون يليهما فرقد السلطان نظراً لامتلاك شركات التدقيق هذه القدرة والإمكانات لتقديم خدمات تدقيق عالية الجودة. أما فيما يتعلق بمكاتب وشركات التدقيق المتوسطة والصغيرة فكانت نتائجها كما موضحة بالجدول رقم (8):

الجدول (8): معدل التداول للشركات الخاضعة للتدقيق من مكاتب التدقيق المتوسطة والصغيرة

ت	اسم شركة أو مكتب التدقيق	2017	2018	2019	2020	2021	الوسط الحسابي
1	مكتب تحسين نعمه العارضي	3368.1	5574.1	1199.6	1546.7	4581.6	3254.02
2	مكتب فريدون مجيد الياور	126.0	1.3	0.3	0.4	53.9	36.38
3	مكتب وليد زغير المنصور	188.0	118.5	102.0	658.2	55.1	224.36
4	مكتب أحمد عبد الرسول العبيدي	118.3	0.5	3058.6	2876.1	4213.0	2053.3

الوسط الحسابي	2021	2020	2019	2018	2017	أسم شركة أو مكتب التدقيق	ت
5850.7	5850.7					شركة عز الدين الخشاب وشركاؤه	5
14.173	0.01	0.04	42.47			شركة هاشم التميمي وشريكه	6
17.8			17.8			شركة سعد عبد المهيمن محمد	7
28.433	10.0	6.6	68.7			شركة مصطفى فؤاد وشركاؤه	8
1078					1078.0	مكتب وليد محمد الكرخي	9
1126.9			1444.3	809.5		مكتب عواد عبد سالم	10
4178.5		4178.5				مكتب علي مراد حداد	11
94.533			66.3	6.0	211.3	مكتب بشير غني عطره	12
150.85	18.4	283.3				مكتب سعد عبد الجبار أمين	13
0.6				1.1	0.1	مكتب هاشم سليم متمرمة	14
200.7				88.4	313	مكتب أياد رشيد القريشي	15
6.8		6.8				مكتب نضال عبد الزهرة مرداو	16
25.8	25.8					مكتب جنان علي القيسي	17
806.8			806.8			مكتب رحيم حماد علي	18
110.95	197.85	178.9	87.0	23.1	67.9	مكتب زهير محمود البحراني	19
226.45		61.7	70.0	106.9	667.2	مكتب هيثم فخري أسماعيل	20
19.3	19.3					مكتب مازن عدي البياتي	21

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي

ويتضح من خلال الجدول رقم (8) بأن أعلى معدل تداول للشركات الخاضعة للتدقيق التي تم تدقيقها من قبل شركة عز الدين الخشاب يليها مكتب علي مراد حداد يليها مكتب تحسين نعمة العارضي يليها مكتب احمد عبد الرسول على التوالي بمعدل تداول مرتفع يعكس تصورات إيجابية من قبل المستثمرين تجاه مكاتب التدقيق تلك، فيما جاءت بقية مكاتب التدقيق بمعدلات تداول منخفضة نسبياً تعكس تصورات غير إيجابية عن الشركات الخاضعة لتدقيق تلك المكاتب. وبالتالي وبناءً على معدل التداول يمكن القول بأن المستثمرين أقل ثقة تجاه القوائم المالية لغالبية الشركات التي يتم تدقيقها من قبل مكاتب وشركات التدقيق الصغيرة والمتوسطة نظراً لعدم امتلاك هذه المكاتب والشركات التدقيق القدرة والإمكانيات لتقديم خدمات التدقيق عالية الجودة.

كما يعرض الجدول رقم (9) معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار فرضية الدراسة، والتي توضح علاقة الارتباط المبدئية بين المنافسة السوقية وسلوك المستثمر المعبر عنه بحجم التداول.

الجدول (9): معاملات الارتباط لمتغير المنافسة وسلوك المستثمر المعبر عنه بحجم التداول

		Com	INV-DEC: CR	COSIZE
Com	Pearson Correlation	1	-.235	.206
	Sig. (2-tailed)		.248	.358
	N	26	26	22
INV-DEC: CR	Pearson Correlation	-.235	1	-.219
	Sig. (2-tailed)	.248		.328
	N	26	26	22
COSIZE	Pearson Correlation	.206	-.219	1
	Sig. (2-tailed)	.358	.328	
	N	22	22	22

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

ويتبين من خلال النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه، إلى أن العلاقة بين المنافسة السوقية ومعدل التداول علاقة ضعيفة وعكسية بقيمة (-0.235) وغير معنوية عند مستوى دلالة (0.05) حيث بلغت (0.248)، ويدل ذلك على أنه كلما زاد مستوى المنافسة في سوق التدقيق كلما انخفضت ثقة المستثمرين وبالتالي انخفض حجم التداول في أسهم الشركة. فيما كانت العلاقة بين المتغير الضابط ومعدل التداول علاقة طردية ضعيفة بقيمة (0.235) وغير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05) حيث بلغ مستوى المعنوية المحسوب (0.248)، ويدل ذلك على أن حجم الشركة الخاضعة للتدقيق ينعكس إيجاباً على حجم التداول ولكن بشكل طفيف. كما يتبين من خلال الجدول أعلاه إلى أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة، تشير إلى وجود علاقة ضعيفة طردية بين المنافسة والمتغير الضابط بقيمة (0.206) وليست ذات دلالة إحصائية حيث بلغ مستوى المعنوية بقيمة (0.358) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05) مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة.

2-5 نتائج اختبار فرضية الدراسة: تشير نتائج تطبيق معادلة الانحدار المتعدد إلى أن قيمة معامل الارتباط (R) قد بلغت قيمته (0.295)، وهو ما يؤكد وجود علاقة ارتباط ضعيفة، فيما كانت قيمة معامل التحديد (R^2) التي بلغت (0.087)، أي إن نسبة ما تفسره المتغيرات المستقلة من المتغير التابع هي (9%).

فيما تبين نتائج تحليل التباين، بأن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (0.903) وهي غير معنوية بمستوى دلالة (0.422) وبدرجتي حرية (2، 19)، حيث إنها أكبر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05)، وهو ما يشير إلى أن نموذج الانحدار بين المتغيرات المستقلة والتابعة ككل لا يتمتع بمعنوية إحصائية. فيما أفرزت نتائج تطبيق معادلة الانحدار عن نتائج معاملات معادلة الانحدار والموضحة كما في الجدول أدناه:

الجدول (10): نتائج معاملات معادلة الانحدار لمتغير المنافسة وسلوك المستثمر المعبر عنه بحجم التداول

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1 (Constant)	8.874	4.485		1.979	.063		
COSIZE	-.367	.464	-.178	-.792	.438	.958	1.044
COM	-.572	.636	-.201	-.899	.380	.958	1.044

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

وتشير نتائج معاملات معادلة الانحدار إلى أن قيمة معامل التأثير لمتغير المنافسة السوقية (β_1) بقيمة سالبة (-0.572) غير معنوية، أي كلما ازدادت المنافسة انخفض معدل التداول، حيث كانت قيمة (t) تساوي (-0.899) وبمستوى معنوية (0.380)، وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05)، كما يشير معامل تأثير متغير الضابط (β_2) إلى قيمة (-0.367) حيث بلغت قيمة (t) (-0.792) وبقيمة معنوية (0.438) وهي أكبر من مستوى المعنوي المعتمد. وبناء على ذلك يتم رفض فرضية الدراسة، وبالتالي يمكن القول بأن ليس هناك تأثير معنوي للمنافسة السوقية بوجود المتغير الضابط في سلوك المستثمرين من خلال حجم التداول بأسهم الشركات.

تختلف هذه النتيجة مع دراسة (Geng et al., 2019) التي ترى بأن المستثمرين أصبحوا أكثر اعترافاً وإدراكاً بنوعية الخدمات التي تقدمها مكاتب التدقيق في أسواق التدقيق الأكثر تنافسية، مما يساهم في تقليل درجة عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والمستثمرين في التقارير المالية، مما يجعل المستثمرين أكثر ثقة في المعلومات التي يحصلون عليها من الإدارة. إلا أن الباحث يرى إن السوق الاحتكاري الكبير في العراق وضعف المنافسة وراء كون المستثمرين أقل اهتماماً بمستويات المنافسة في سوق التدقيق.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Cho & Ahn, 2021) التي ترى بأن المستثمرين يتمتعون بحماية أفضل عندما يكون مدقق حساباتهم يعمل في سوق تدقيق أكثر تنافسية، لأن مكاتب التدقيق في ظل بيئة تدقيق أكثر تنافسية يمارسون الشك المهني ويبدلون المزيد من الجهد، وبالتالي يقلل من ممارسات إدارة الأرباح، مما يساهم في رفع جودة المعلومات المحاسبية، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز التزام المستثمرين العاطفي بشركة التدقيق من خلال الإشارة إلى تحسين جودة الخدمة، وبالتالي توليد رد فعل إيجابي من المستثمرين حول أحكامهم وقراراتهم الاستثمارية فيما يتعلق بأسهم الشركة.

6. الاستنتاجات والتوصيات

1-6 الاستنتاجات: يتناول المحور عرض أبرز الاستنتاجات التي تم التوصل لها في ضوء نتائج التأطير النظري والتطبيقي لمتغيرات البحث والعلاقة بين تلك المتغيرات وكالاتي:

1. هناك سيطرة لعدد محدود من مكاتب وشركات التدقيق على سوق التدقيق عالمياً، إذ تؤكد جميع الدراسات المعتمدة في الدراسة الحالية إلى سيطرة شركات التدقيق الأربع الكبرى (Big 4) على نصف السوق، وهو ما يجعل هيكل سوق التدقيق، سوق احتكار قلة.
2. بالرغم من درجة التركيز العالية في سوق خدمات التدقيق، إلا أن الدراسات السابقة لم تجد دليلاً على تأثير الوضع التنافسي بين مكاتب وشركات التدقيق الأربعة الكبرى، وبالتالي استبعاد فكرة نشوء

- تحالف احتكاري في المهنة بين شركات تدقيق (Big 4). كما لم يتأكد أن تلك السيطرة تؤدي فرض أتعاب احتكارية عالية، وهذا يثبت منافع اقتصاديات الحجم.
3. يتعرض المستثمرين في سوق الأوراق المالية إلى مخاطر متنوعة تضاف إلى تقلبات الأسعار والعوائد المالية والتي تكمن ما في داخل عقل المستثمر ذاته، فأفكاره ومعتقداته وردود أفكاره تجاه ما ورد إليه من معلومات واتخاذ القرار الاستثماري في ضوءها وكيفية فهمه ومعالجته لهذه المعلومات، بالإضافة لدرجة تأثره بالتحيزات السلوكية قد تجعل من قراره الاستثماري يشكل خطراً على عوائده.
4. إن مكاتب وشركات التدقيق التي تعمل في بيئة تنافسية تسعى دائماً إلى تقليل تضارب المصالح بين المستثمرين وإدارة الشركة، ففي ظل المنافسة المتزايدة هناك احتمال أقل أن يصدر المدققون آراء تدقيق نظيفة لصالح إدارة الشركة على حساب مصالح المستثمرين، مقارنةً بمكاتب التدقيق التي تعمل في أسواق أقل تنافسية، ستقلل من جودة التدقيق، ومن ثم تخفيض كفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية للمستثمرين.
5. يتصف سوق التدقيق في العراق بدرجة مرتفعة من التركيز (منافسة متدنية جداً) وفقاً لمؤشر (Herfindahl)، حيث تتعدى قيمة المؤشر المحسوبة كثيراً القيمة المعيارية للحد الأعلى للمؤشر والبالغة (18%) وعلى مدى مدة الدراسة (2017-2021)، حيث تسيطر خمسة مكاتب وشركات تدقيق كبيرة على حوالي ما نسبته (64%-77%) من السوق خلال مدة الدراسة.
6. انخفاض ميول المستثمرين تجاه أسهم غالبية الشركات عينة الدراسة وفقاً لمؤشر حجم التداول. حيث كانت معدلات تداول أسهم الشركات عينة الدراسة منخفضة جداً قياساً إلى متوسط معدلات التداول ما عدا شركتين فقد من أصل (22) شركة.
7. وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة وغير معنوية بين المنافسة السوقية وسلوك المستثمرين المعبر عنه بحجم التداول وإن لها تأثيراً غير مهم في حجم التداول في أسهم الشركات الخاضعة للتدقيق، وهو ما يدل على أن الزيادة في المنافسة السوقية تؤدي إلى انخفاض في حجم تداول أسهم شركة الخاضعة لتدقيق.
- 2-6. التوصيات:** يتناول المحور عرض أبرز التوصيات البحثية في ضوء ما توصلت له الدراسة من استنتاجات نظرية وتطبيقية وكالاتي:
1. ضرورة قياس درجة المنافسة في سوق التدقيق العراقي بشكل دوري من قبل الجهات المنظمة والمشرفة على مهنة التدقيق، والإفصاح عن درجة المنافسة والمكاتب المسيطرة على السوق، مع ضرورة وجود نصوص قانونية أو تنظيمية تلزم مكاتب وشركات التدقيق بضرورة الإفصاح عن أتعاب عمليات التدقيق لتحقيق القياس المباشر لدرجة المنافسة بدلاً من الاعتماد على بدائل القياس الأخرى.
 2. ضرورة أن تقوم الجهات المهنية والتنظيمية بوضع قواعد وإجراءات للرقابة المستمرة على سوق التدقيق لمنع سيطرة عدد محدود من مكاتب وشركات التدقيق على الشركات الكبيرة، وضرورة التفكير في إشراك أكثر من مكتب تدقيق لتدقيق الشركات المساهمة كبيرة الحجم بما يساهم في الحد من سيطرة الشركات الكبيرة بشكل منفرد على أعمال التدقيق.
 3. البحث على اندماج مكاتب التدقيق الصغيرة والمتوسطة لتجميع القدرات والإمكانات الفنية والمادية لزيادة القدرة التنافسية في السوق العراقي، مع ضرورة وضع حد أدنى لعدد المدققين الواجب توافرهم في كل مكتب، وإن

ذلك من شأنه تشجيع اندماج الكثير من مكاتب التدقيق القائمة حالياً، ويتيح ظهور كيانات أكبر قادرة على المنافسة.

4. يجب على الهيئات المنظمة في سوق العراق للأوراق المالية السعي نحو نشر الوعي ورفع المستوى الثقافي الاستثماري لدى المستثمرين، وذلك عن طريق إقامة الندوات والحلقات النقاشية والدورات التدريبية لاطلاعهم على الأساليب الاستثمارية وكيفية احتراف التداول وتكوين المحفظة الاستثمارية المثلى.

5. إتاحة المجال للمالية السلوكية أن تأخذ دورها في السوق المالي لتفسير سلوك المستثمرين غير العقلاني والذي يؤثر بشكل مباشر على اتخاذ القرار الاستثماري.

6. ضرورة نشر ثقافة المنافسة الشريفة لمكاتب وشركات التدقيق، وجعل التمسك بمقوماتها في مقدمة الأهداف لمكاتب التدقيق، وفوق أية اعتبارات تجارية، بهدف تقديم خدمات تدقيق ذات جودة عالية.

7. ضرورة تنقيف المستثمر من خلال برامج التوعية التي ينبغي تركيزها على الآثار الإيجابية والسلبية لمستوى المنافسة في سوق التدقيق وآثارها على سلوكيات المستثمرين وتشكيل الأسعار في السوق.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

أ. الوثائق والنشرات والتقارير الرسمية:

1. النشرة الرسمية لسوق العراق للأوراق المالية للفترة (2017-2021).
2. النشرة الرسمية لمكاتب التدقيق العراقية لعام (2021).
3. دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية القوائم المالية للشركات عينة الدراسة للفترة (2017-2021).

ب. الرسائل والأطاريح:

1. إبراهيم، نبيلة سامي، (2018)، "أثر تطبيق المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية وقيمة المنشأة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.
2. سوربال، سالي إميل عيسى، (2017)، "دراسة تحليلية للعلاقة بين تركيز سوق خدمات المراجعة اعتبارات اختيار مراجعي الحسابات وأثر ذلك على مهنة المراجعة في مصر"، أطروحة دكتوراه، جامعة أسيوط، مصر.
3. الدعيمي، إيمان سمير حمزة، (2022)، "أثر سلوكيات المستثمر على مؤشرات التداول في سوق الأوراق المالية"، بحث دبلوم عالي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
4. جبار، مريم أمير، (2022)، "مدخل المالية السلوكية لإدارة رأس المال العامل"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
5. مطلق، علاء حسن، (2019)، "قياس ميول المستثمرين وتأثيرها في عوائد الاستثمار بالأوراق المالية"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
6. الهماش، أحمد فاضل حسون، (2021)، "دور التدقيق المشترك في تعزيز جودة التدقيق وانعكاسه على فجوة التوقعات"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق.

ج. المجالات والدوريات

1. محمد، جمال هداش وعلى، لينة طارق، (2021)، "قياس ميول وتفضيلات المستثمرين كأحد توجهات السلوك المالي"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 53.

2. العطار، حسن عبد الحميد، سويلم، حسن علي محمد، الشربيني ثروت الشبراوي محم، (2019)، "هل هناك تأثير للمنافسة في سوق المراجعة المصري على جودة المراجعة"، مجلة البحوث التجارية، المجلد 41، العدد 3.
 3. محمود، وائل حسين محمد، (2017)، "أثر تطبيق سياسة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي على تحسين جودة أداء المراجعة المشتركة"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31، العدد 4.
 4. عبد اللطيف، ولاء إسماعيل ومحمد، باسمه حازم، (2020)، "تأثير محددات سلوك المستثمر في اتخاذ القرار الاستثماري"، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 26، العدد 121.
 5. رمضان، أم الخير وشربي، محمد الأمين، (2020)، "العوامل السلوكية وتحليل سلوك المستثمر للبنوك النشطة في الجزائرية"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 4، العدد 1.
 6. العكايشي، صاحب نعمة وعباس، محمد عبد الله، (2020)، "العوامل المحددة لسلوك المستثمرين في الأسواق المالية"، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 1، العدد 58.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:

A. Formal Publications

1. Government Accountability Office (GAO), (2008), "Continued Concentration in Audit Market for Large Public Companies".
2. 6.2.2 Scientific Thesis
3. White, Jeanne-Claire Alyse, (2018), "The Relationship between Audit Quality and Competition at the Intersection of the Large and Small Audit Firm Markets", Phd thesis, Louisiana University, USA.

B. Periodicals and Journals

1. Agegn, Adane, (2021), "Behavioral Factors Influencing Individual Investment Decision in Amhara Region of Ethiopia", Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Vol 25, Issue 5.
2. Ajili, Hana, Khelif, Hichem, (2020), "Political connections, joint audit and tax avoidance evidence from Islamic banking industry", Journal of Financial Crime, Vol 27, No. 1.
3. Al-Hadi, Ahmed, Habib, Ahsan, AL-Yahyaee, Khamis, Eulaiwi, Baban, (2017), "Joint audit, political connections and cost of debt capital", International Journal of Auditing, Vol 21, Issue 3.
4. Azizkhani, Masoud., Sami, Heibatollah., Amirkhani., Kourosh., Monroe, Gary S., (2022), "Competition Effects on Audit Quality and Pricing in a Non-Big 4 Market", The International Journal of Accounting, Vol 57, No. 4.
5. Bedard, Jean, Schatt, Alain, (2020), "Economic Consequences of Joint audits", The Foundation for Auditing Research, Netherland.
6. Bengoriz, Farhan, Khosravipoor, Noroolahzadeh, Nurooz, (2020), "Study the Effect of Audit Market Concentration on Auditors' Job Stress and Audit Quality of Tehran Stock Exchange (TSE) Listed Firms", journal of Advances in Mathematical Finance & Applications, Vol 5, No. 1.

7. Chen, Songsheng, Li, Zheng, Liu, Qingqing, (2014), "The Effect of the Big 4 and Non-Big 4 Audit Market Concentration on Audit Quality Evidence from China Metro Audit Market", Working Paper.
8. Chen, Tai-Yuan, Dong, Xuanjun, Yu, Yangxin, (2018), "Audit Market Competition and Audit Quality Evidence from the Entry of Big 4 into City-Level Audit Markets in the U.S.", Accounting and Finance Association of Australia and New Zealand Rookie Camp, Sydney, Australia, 22-23 November 2018.
9. Choi, Ahum, Kim, Jeong-Bon, Zang, Yoonseok, (2020), "Dynamic Auditor Competition and Audit Quality in the United States", Accounting Research, Vol 45, No. 2.
10. Choi, Jong-Hag, Kim, Jeong-Bon, Lee, E. Yujin, Sunwoo, Hee-yeon, (2017), "Audit Market Concentration and Audit Fees: An International Investigation", SSRN Electronic Journal.
11. Eilifsen, Aasmund, Quick, Reiner, Schmidt, Florian, Umlauf, Steffen, (2018), "Investors' perceptions of non-audit services and their type in Germany the financial crisis as a turning point", International Journal of Auditing, Vol 22, Issue 2.
12. El-Dyasty, Mohamed M., (2017), "Audit Market in Egypt", SSRN Electronic Journal.
13. Francis, Jere R., Michas, Paul N., Seavey, Scott E., (2013), "Does Audit Market Concentration Harm the Quality of Audited Earnings? Evidence from Audit Markets in 42 Countries", Contemporary Accounting Research, Vol 30, No. 1.
14. Geng, Heng Griffin, Zhang, Cheng, Zhou, Frank S., (2019), "Does Audit Market Competition Matter to Investors? Evidence from Cost of Bank Financing", SSRN Electronic Journal.
15. Godawska, Justyna, Kutera, Malgorzata, (2021), "Changes in the Concentration of the Audit Services Market in the Context of Mandatory Auditor Rotation in Poland and the United Kingdom", Vol XXIV, Issue 3B.
16. Hall, Venessa, Reid, Desroy, Harrison, Kristina, (2021), "Competition in Jamaica's Audit Services Industry", working paper, Fair Trading Commission, Kingston 5, Jamaica.
17. He, Li-Jen, Chen, Jianxiong, (2021), "Does Mandatory Audit Partner Rotation Influence Auditor Selection Strategies?", MDPI open access journal sustainability, Vol 13, No. 8.
18. Hurley, Patrick J., Mayhew, Brian W., (2019), "Market Reactions to a High-Quality Auditor and Managerial Preference for Audit Quality", AUDITING: A Journal of Practice & Theory, Vol 38, No. 4.
19. Isidore. R, Renu, P. Christie. (2017): "Review of the Influence of Investor Personality (the Big 5 Model) on Investor Behavior", International Journal of Research in Finance and Marketing (IJRFM), Vol 7, Issue 7.
20. Ittonen, Kim, Sormunen, Nina, Tronnes, Per, (2019), "Price Competition among Big 4 Audit firms", Working paper. Australia.
21. Jaya K R, Rathod, Parlhada, (2021), "A Review on Investment behavior and Decisions", Recent trends in Management and Commerce, Vol 2, No. 1.
22. Kermiche, Lamya, Piot, Charles, (2014), "Is Joint-Audit Regulation Likely to Mitigate the Audit Market Concentration in the Long Run?", SSRN Electronic Journal, Paper No. 2398455.

23. Khanaman, Fatemeh Mohammadi, Velashani, Mohammad Ali Bagherpour, Salehi, Mahdi, (2021), "Increased Audit Competition, Interlocking and Financial Reporting Quality in an Emerging Market", *International Journal of Business and Development Studies*, Vol 13, No. 1.
24. Malis, Sanja Sever, Brozovic, Mateja, (2015), "Audit market concentration", *Review of Contemporary Entrepreneurship, Business, and Economic Issues*, Vol. 28 No. 2.
25. Novianto, Jusky, Robin, (2021), "Investor's behavior and stock investment decision in batam city", *Journal of Accounting and Finance*, Vol 18, No. 3.
26. Odesa, Jeff, Agubata, Nonye Stella, (2019), "Audit Selection Regime and Audit Market Concentration in diversified Economy Evidence from Nigeria", *Asian Journal of Science and Technology*, Vol 10, Issue 4.
27. Ong'eta, Jackson Oyaro, Nasution, Eric J., (2021), "Analysis of Behavioral Factors Influencing Investment Performance of Individual Investors in Nairobi Securities Exchange", *International Journal of Scientific and Research Publications*, Vol 11, Issue 11.
28. Raza, Ali, Hussin, Wan Nordin Wan, Majid, Jamaliah Abdul, (2019), "An explanatory review of audit market concentration and auditor workload in Malaysia", *growing science journal*, Vol 5, Issue 4.
29. Saglam, Necdet, Orhan, Abdullah, (2018), "Audit Market Concentration in Turkey: An Empirical Study of the Relationship between the Audit Firm Characteristics", *The Journal of Accounting and Finance*, Issue 79.
30. Sochi, Maria Hossain, (2018), "Behavioral Factors Influencing Investment Decision of the Retail Investors of Dhaka Stock Exchange", *the cost and management journal*, Vol 46, No. 1.
31. Tabassum, Saima, Soomro, Irfan Ali, Ahmed, Shafique, Alwi, Khurram Khan, Siddiqui, Imdad Hussain, (2021), "behavioral factors affecting investment decision-making behavior in a moderating role of financial literacy", *International Journal of Management*, Vol 12, Issue 2.
32. Wali, Said, Rehman, Shams Ur, Zahid, Muhammad, (2022), "Behavioral Factors and Individual Investor's Behavior", *Journal of Behavioral Sciences*, Vol 32, No. 1.
33. Wesson, Nicolene, (2021), "Will mandatory audit firm rotation reduce audit market concentration in South Africa?", *South African Journal of Business Management*, Vol 5, Issue 1.
34. Wu, Xi, Wang, Chunfei, Li, Bo, (2019), "Competition in China's public accounting service market evidence from newly-established branch offices", *China Journal of Accounting Studies*, Vol 6, No. 4.
35. Zhang, Ping, Ye, Minlei, Simunic, Dan, Chu, Ling, (2019), "Market Power and Competition in Audit Markets", *Working Paper*, University of Hawaii.
36. Government Accountability Office (GAO), (2008), "Continued Concentration in Audit Market for Large Public Companies".
37. Cho, Meeok, Ahn, Hyejin, (2021), "Audit Market Competition and Audit Clients' Use of Accrual-based versus Real Earnings Management", *Korean Accounting Review*, Vol 46, No. 2.